التوزيع: عـــام
E/ESCWA/POP/1993/MAPC/4/Rev.1
١٢ نيسان/ابريل ١٩٩٣
ARABIC
الأصل: بالعربيـــة

ARAB POPULATION CONFERENCE

المؤتمر العربي للسكان

CONFERENCE ARABE SUR LA POPULATION

AMMAN 4-8 APRIL 1993 عمان ٤ـ ٨ نيسان/ ابريل ١٩٩٣ AMMAN 4-8 AVRIL 1993

ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA (ESCWA)

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

COMMISSION ECONOMIQUE ET SOCIALE POUR L'ASIE OCCIDENTALE (CESAO)

LEAGUE OF ARAB STATES

جامعة الدول العربية

LIGUE DES ETATS ARABES

UNITED NATIONS POPULATION FUND (UNFPA)

صندوق الامم المتحدة للسكان

FONDS DES NATIONS UNIES POUR LA POPULATION (FNUAP)

الاجتمـاع الـوزاري
٧-٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣
عمّـــان

تقرير اجتماع كبار المسؤولين والخبراء

93-0249

المحتويـــات

	الصفحـة
أولا- تنظيـم الأعمال	١
ألف- أهداف المؤتمر.....	١
بـاء- الحضور	١
جيم- افتتاح اجتماع كبار المسؤولين والخبراء	١
دال- انتخاب أعضاء المكتب.....	٢
هـاء- جدول الأعمال	٣
ثانيا- الموضوعات التي بحثها الاجتماع.....	٣
ألف- هيكل السكان والنمو السكاني في العالم العربي	٣
بـاء- السياسات والبرامج السكانية في العالم العربي	٤
جيم- السكان والبيئة والتنمية في العالم العربي	٧
دال- توزيع السكان والهجرة الداخلية في العالم العربي	٨
هـاء- الهجرات الدولية في المغرب العربي وهجرة العمالة العربية	١٠
واو- المرأة والتنمية في العالم العربي	١٢
زاي- تنظيم الأسرة والصحة ورفاه الأسرة.....	١٣
ثالثا- مشروع إعلان عمان الثاني بشأن السكان والتنمية في العالم العربي	١٥
رابعا- اعتماد التقرير	١٥

أولا- تنظيم الأعمال

١- عُقد اجتماع كبار المسؤولين والخبراء في عمان بالأردن في الفترة من ٤ الى ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٣، واشترك في تنظيمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وجامعة الدول العربية. وتكرمت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بتوفير مرافق الضيافة.

ألف- أهداف المؤتمر

٢- انعقد الاجتماع لمناقشة وتقييم الاتجاهات والسياسات السكانية في المنطقة، ولصياغة مسودة مشروع إعلان عمان الثاني بشأن السكان والتنمية في الوطن العربي لرفعه الى الاجتماع الوزاري الذي سيُعقد في عمان خلال الفترة ٧-٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣.

باء- الحضور

٣- شاركت في الاجتماع الدول العربية التالية: المملكة الأردنية الهاشمية، الامارات العربية المتحدة، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية، جمهورية جيبوتي، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية العراق، سلطنة عُمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية الاسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية.

٤- وحضر الاجتماع بصفة مراقب ممثلون عن الدول غير العربية التالية: اسبانيا، ايطاليا، بلجيكا، روسيا، السويد، شيلي، فرنسا، الكرسي الرسولي، كندا، المملكة المتحدة، النمسا، الولايات المتحدة الامريكية، اليابان، اليونان.

٥- وحضر الاجتماع ممثلو منظمات الأمم المتحدة وأجهزتها التالية: إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

٦- وحضر الاجتماع كذلك ممثلو وكالات الأمم المتحدة المتخصصة التالية: البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، منظمة العمل الدولية.

٧- وشارك في الاجتماع مراقبان عن منظمتين حكوميتين دوليتين هما المنظمة الدولية للهجرة والمجموعة الأوروبية.

٨- كما حضر الاجتماع مراقبون عن المنظمات الحكومية العربية والدولية التالية: برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الانمائية، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ومجلس وزراء العمل

والشؤون الاجتماعية، والمجموعة الأوروبية، والمنظمة الدولية للهجرة، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية؛

٩- وشارك في الاجتماع مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: الاتحاد الدولي لجمعيات تنظيم الأسرة، الاتحاد الدولي للدراسة العلمية للسكان، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الاتحاد العام النسائي السوري، اتحاد لجان الإغاثة الطبية الفلسطينية، اتحاد نساء العراق، الاتحاد النسائي الأردني العام، الاتحاد الوطني للمرأة، الجمعية الأردنية لتنظيم وحماية الأسرة، جمعية اقتصاديي العالم الثالث، جمعية أوال النسائية - البحرين، جمعية تنظيم الأسرة - السودان، جمعية تنظيم الأسرة - مصر، جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية، جمعية التنمية الصحية والبيئة - مصر، جمعية حواء، جمعية الديمغرافيين العرب، جمعية الصحة النفسية، جمعية النجدة الشعبية اللبنانية، جمعية النساء العربيات في الأردن، صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي - الأردن، العمل الدولي السكاني - الولايات المتحدة الامريكية، اللجنة الفنية لهيئة حماية البيئة - اليمن، اللجنة المستقلة للسكان ونوعيّة الحياة، لجنة المنظمات غير الحكومية التحضيرية للمؤتمر العالمي للسكان، المجلس العربي للطفولة والتنمية، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، المنار الاستشارية، منتدى الفكر العربي، مؤسسة ألبرتو فولمر، مؤسسة باث فايندر الدولية، مؤسسة فورد، مؤسسة نور الحسين، نادي صاحبات الأعمال والمهن، الوكالة الاسلامية للإغاثة.

١٠- كما شاركت في الاجتماع المؤسسات الرسمية والأهلية التالية: اتحاد المصارف العربية، وأمانة عمّان الكبرى، والجامعة الأردنية، وجامعة البليدة - الجزائر، وجامعة صنعاء، وجامعة اليرموك، والجمعية العلمية الملكية، ودائرة الاحصاءات العامة - الأردن، والكتبة للنشر والتوزيع، والمجلس القومي للسكان، ومركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط المعاصر، ومركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، والمركز الديمغرافي بالقاهرة، ومعهد السكان، والمعهد العربي لإنماء المدن، والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، ومكتب مرجع السكان، والمكتب المركزي للإحصاء والمصادر الطبيعية الفلسطيني، ومؤسسة عبدالحميد شومان.

جيم- <u>افتتاح اجتماع كبار المسؤولين والخبراء</u>

١١- افتتح سعادة السيد مهدي مصطفى الهادي، ممثل جامعة الدول العربية، اجتماع كبار المسؤولين والخبراء ورحّب في كلمته بالحضور، وتوجه بالشكر والامتنان الى حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على حسن استضافتها للاجتماع.

١٢- وتناول الأوضاع السكانية في الأراضي العربية المحتلة وأشار الى هجرة اليهود المستمرة التي تساهم في زيادة تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني، وحيّى أطفال الانتفاضة، متمنياً لهم النجاح والنصر. ونوّه بالدراسات التي أُعدت للنقاش في الاجتماع، الذي هو ثمرة التعاون بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وجامعة الدول العربية.

١٣- وتكلمت السيدة ثريا عبيد، ممثلة الاسكوا، فرحّبت بالحضور وقالت أن رسم سياسات سكانية عربية ليس بالأمر السهل، فضلاً عن تنفيذها وتقييمها وتحديثها. فالأوضاع السكانية العربية تختلف من مجموعة أقطار الى أخرى من حيث معدلات النمو السكاني والكثافة السكانية.

١٤- وأشارت الى ما للهجرة الخارجية من تأثير خاص في المنطقة يتمثل في ارتفاع معدلات الهجرة القسرية الناجمة عن تشريد الشعب الفلسطيني، والى أنها تتميز في الوطن العربي بارتفاع معدلات هجرة اليد العاملة. وأضافت أن الأوضاع السكانية في الوطن العربي يغلب عليها انخفاض مستويات تعليم المرأة وانخفاض مساهمتها في النشاط الاقتصادي خارج القطاع غير المنظّم.

١٥- وتكلّم السيد جيوتي سينغ، ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، والمنسّق التنفيذي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فقال أن هذا الاجتماع ينعقد استجابة لقرار صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتحضيرا للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية المقرر عقده في عام ١٩٩٤. وأكد على الصلة بين النمو السكاني والتنمية وضرورة تعزيز برامج تنظيم الأسرة ودمجها في السياسات والبرامج السكانية، مع الاهتمام ببرامج خفض معدلات وفيات الأطفال، وسد الفجوة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. واختتم كلمته بالتركيز على أهمية دور المرأة.

دال- انتخاب أعضاء المكتب

١٦- أُنتخب السيد منذر المصري (الأردن) رئيسا للاجتماع. كما أُنتخبت السيدة تمنّي سفير (الجزائر)، والسيد محمد عبدالسلام البنّا (مصر)، والسيد سالم الطوقي (عُمان)، والسيد ابراهيم علي (الجمهورية العربية السورية) نوّابا للرئيس.

١٧- وأُنتخب السيد ابراهيم علي (الجمهورية العربية السورية) مقررا.

١٨- وتألفت لجنة الصياغة من السيد مصطفى العلواني (قطر)، والسيد وليد مصطفى (فلسطين)، والسيدة نبيلة حمزة (تونس)، والسيدة سُمَيّة سعد (مصر)، والسيد سيدي محمد ولد سيدينا (موريتانيا)، والسيد مقبل عايد حمد (العراق)، والسيد حسين الخطيب (الأردن)، والسيد الطيّب رؤوف (المغرب)، والسيد مراد عجّابي (الجزائر)، والسيد جمال الغنيم (الكويت)، والسيد توفيق عسيران (لبنان)، والسيد مؤيد أبو الشامات (الجمهورية العربية السورية)، والسيد يحيى يحيى البابلي (اليمن).

هاء- جدول الأعمال

١٩- أقرّ الاجتماع جدول الأعمال التالي:

١- بيانات افتتاحية
٢- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال
٣- هيكل السكان والنمو السكاني في العالم العربي

٤- السياسات والبرامج السكانية في العالم العربي
٥- السكان والبيئة والتنمية في العالم العربي
٦- توزيع السكان والهجرة الداخلية في العالم العربي
٧- الهجرات الدولية في العالم العربي
٨- المرأة والتنمية في العالم العربي
٩- تنظيم الأسرة والصحة ورفاه الأسرة في العالم العربي
١٠- إعلان عمّان الثاني بشأن السكان والتنمية في العالم العربي
١١- اعتماد التقرير النهائي والتوصيات.

ثانيا- الموضوعات التي بحثها الاجتماع

ألف- هيكل السكان والنمو السكاني في العالم العربي

٢٠- عُرضت على الاجتماع الوثيقة (E/ESCWA/POP/1993/SAPC/3) المعنونة «هيكل السكان والنمو السكاني في العالم العربي: الاتجاهات الأخيرة». وقد ركزت على تزايد معدل النمو السكاني منذ بداية القرن، مشيرة الى أن أكثر البلدان العربية سكانا تقع في القارة الافريقية، وفي مقدمتها مصر. كما أشارت الى فتوّة الهيكل السكاني في المنطقة.

٢١- واعتبرت معدل وفيات الرضّع مؤشراً أساسياً للتنمية. فهو يبلغ حاليا ٦٨ في الألف في العالم العربي. وفي هذا الصدد، أشارت الى أن وفيات الإناث تتجاوز وفيات الذكور اعتبارا من الشهر الثاني من العمر وحتى سن الثالثة والرابعة.

٢٢- وفي موضوع الخصوبة، أشارت الدراسة الى أن معدل الخصوبة الكلي انخفض انخفاضا شديدا في البلدان العربية خلال فترة الدراسة، وأن صورة العالم العربي في هذا الصدد غير متجانسة. وفي معرض المقارنة بين مصر والمغرب من حيث التحولات الديمغرافية، أوضحت الدراسة أن السبب الرئيس لتدني معدل انخفاض الخصوبة في المغرب عنه في مصر قد يرجع الى ارتفاع نسبة مساهمة المرأة في الأنشطة الاقتصادية والى اتجاه الهجرة المغاربية الى أوروبا.

٢٣- وفي التعقيب على الدراسة ذُكر ان معدلات الخصوبة والوفيات انخفضت انخفاضا كبيرا في معظم الدول العربية خلال الـ ١٥ سنة الأخيرة. وجرى التساؤل عما إذا كان انخفاض الوفيات قد صاحبه تحسن في بقاء الطفل. وأشير الى ان أمراض الطفولة، خصوصا الاسهال وأمراض الجهاز التنفسي، مازالت منتشرة في الدول العربية. كما أثير تساؤل عما إذا كانت الظروف الاقتصادية تعمل على خفض معدلات الخصوبة. وأشير الى تدني الصحة المرتبطة بالانجاب بالرغم من انخفاض الخصوبة. واعتُرض على التفسير الوارد في المقارنة بين مصر والمغرب لبعض الفوارق الرئيسة بين البلدين ولاسيما فيما يتعلق بالتركيبة الأسرية ودور المرأة وموقعها.

٢٤- وفي أثناء المناقشة، أثارت وفود عديدة تساؤلات بشأن مصادر البيانات والأرقام ووقتها وشموليتها وحداثتها، واعترضت بعض الوفود على الأرقام الخاصة بها. وطُرح سؤالٌ عن الأساس الذي أعتمدت عليه الدراسة في معالجة هذه الأرقام والبيانات. كما شكك أحد المندوبين، نظراً لعدم كفاية الأدلة، في صحة اعتبار «الهجرة الدولية» سبباً رئيساً لتدني مستوى الخصوبة في المغرب.

٢٥- وأُشير الى الصراع على الأرض والسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة والى أن سلطات الاحتلال الاسرائيلية تتبع سياسات تؤثر على النمو السكاني للأراضي المحتلة تطبيقا لاستراتيجية الحركة الصهيونية واسرائيل بتفريغ الأرض من السكان. وذُكر أن سلطات الاحتلال لم تُجْرِ إحصاءً كاملا للسكان منذ عام ١٩٦٧ وان ما تصدره من احصاءات لا يتطابق والواقع.

٢٦- وأُشير الى أن الدراسات المقدمة الى الاجتماع هي بمثابة إطار للمناقشة وبالتالي لا ينبغي التركيز على الأخطاء الاحصائية بل على وضع توصيات للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. وتم التأكيد على ضرورة التمييز بين معدل ومشاكل النمو السكاني، وكذلك مراعاة الصلة بين النمو السكاني والتنمية.

٢٧- ولوحظ ضعف التمويل لإجراء مسوح ميدانية بهدف إصدار احصاءات واقعية.

باء- <u>السياسات والبرامج السكانية في العالم العربي</u>

٢٨- عُرضت على الاجتماع الوثيقة (E/ESCWA/POP/1993/SAPC/4) وهي دراسة حول السياسات والبرامج السكانية في العالم العربي، سواء أكانت تتعلق بالمسائل السكانية بصورة مباشرة أم غير مباشرة. واستخلصت الدراسة السياسات السكانية من الوثائق الرسمية للدول ومن إجاباتها على الاستبيانات الدورية للأمم المتحدة.

٢٩- تتباين السياسات السكانية في المنطقة العربية بتباين الأوضاع الاقتصادية في المنطقة، واختلاف الكثافة السكانية في المناطق المأهولة في كل دولة، وأهمية الهجرة الدولية في مجال استكمال خطط التنمية الطموحة في بعض الدول. كما تختلف هذه السياسات باختلاف الوضع الديمغرافي لكل دولة ومرحلة الانتقال الديمغرافي التي بلغتها. وفيما يلي موجز القضايا الأساسية للسياسات السكانية: '١' معدلات النمو السكاني التي تتباين نظرة دول المنطقة اليها؛ '٢' المخاطر الديمغرافية أو الصحية المرتبطة بارتفاع مستويات الخصوبة، والحاجة الى دعم برامج تنظيم الأسرة؛ '٣' الاستمرار في خفض معدلات الوفيات وخاصة وفيات الرضّع والأطفال والأمهات في سن الحمل؛ '٤' تحقيق التوازن في توزيع السكان ومعالجة مشكلة ارتفاع مستوى النمو الحضري؛ '٥' تحديد وضع الهجرة الدولية من حيث تأثيراتها المختلفة على الدول المرسلة لليد العاملة والدول المستقبلة لها؛ '٦' ضعف الخصائص السكانية لا سيما في الدول غير المصدرة للنفط؛ '٧' العوامل البيئية التي تأثرت بالتطورات الأخيرة في المنطقة وتفاقمت بفعل نقص الموارد المائية.

٣٠- وفي إطار تحديد مواقف دول المنطقة من مكونات السياسة السكانية لوحظ أن هناك خمس دول عربية فقط (مصر، تونس، الجزائر، المغرب، الجمهورية اليمنية) لديها سياسة سكانية صريحة تتضمن أهدافاً محددة وآليات للتنفيذ، وبالنسبة للجوانب المختلفة يلاحظ ما يلي:

(أ) النمو السكاني: يلاحظ أن غالبية دول المنطقة أشارت الى التأثير المتبادل بين النمو السكاني السريع وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونسب الإعالة المرتفعة الناتجة عن طبيعة الهيكل السكاني ومستويات الخصوبة العالية؛

(ب) الخصوبة وتنظيم الأسرة: تتوازى السياسات المتصلة بهذا الجانب مع سياسات الدول المختلفة تجاه النمو السكاني حيث يلاحظ أن الدول التي لديها سياسات سكانية صريحة تسعى الى تحقيق مستويات أقل للخصوبة والى توسيع نطاق انتشار وسائل منع الحمل عن طريق البرامج الحكومية الطوعية ذات الأهداف الرقمية المحددة؛

(ج) الوفيات والمرض: تَعتبر جميع دول المنطقة أن تحسين الأوضاع الصحية وخفض الوفيات هما من أهدافها الأساسية باعتبارهما يتضمنان هدف «توفير الصحة للجميع» بحلول عام ٢٠٠٠. هذا وينظر الى المتغيرات الصحية عموما من إطار الاستراتيجيات الصحية التي يمكن أن تكون أيضا جزءا من أطر خطط التنمية. ويلاحظ أن غالبية الدول العربية حددت أهدافا رقمية تتماشى مع أهداف سياسة الصحة للجميع وتوصيات مؤتمر مكسيكو ولكنها ركّزت أساسا على جانبين هما التحصينات وخفض وفيات الرضّع؛

(د) التوزيع الجغرافي: تشير جميع دول المنطقة الى وجود اختلال في التوازن في توزيع السكان وارتفاع مستوى الهجرة الى المناطق الحضرية مما دفع غالبية هذه الدول الى وضع خطط انمائية واستراتيجيات وبرامج محددة لإعادة توزيع السكان؛

(هـ) الهجرة الدولية: تُولي مختلف دول المنطقة هذه الهجرة اهتماماً كبيراً بسبب آثارها المتناقضة سواء بالنسبة للدول المرسلة لليد العاملة أو الدول المستقبلة لها أو تلك التي تتعرض لتيارات في كلا الاتجاهين. وبشكل عام فإن وجهات النظر المختلفة لم تُحوّل الى سياسات سكانية ولم يتم تحديد أهداف رقمية لها.

٣١- وركزت الدراسة على مراعاة دمج المتغير السكاني في خطط التنمية باعتبار أن توافر البيانات والمنهجية العلمية المناسبة يسمح حاليا بتحقيق هذا الهدف خاصة مع توافر الأطر المؤسسية المناسبة لذلك.

٣٢- وفي التعقيب على هذه الدراسة، لوحظ أن السياسات السكانية تتراوح بين وثيقة تحدد المبادىء الأساسية للسياسة (مثل الاعتماد على الحوافز الايجابية، وحرية الاختيار، واحترام التقاليد)، وبين استراتيجية متكاملة لتنظيم الأسرة ورعاية الأمومة والطفولة والاعلام والمرأة والتنمية. ويشمل الإطار العام لأنشطة تنظيم الأسرة في هذه الدول اعتبارات الصحة وحقوق الانسان والتنمية وتطبيق المباعدة بين الولادات بشكل أساسي في بعضها.

٣٣- ورغم اشتراك سكان العالم العربي في الملامح الديمغرافية العامة المتمثلة في النمو السكاني السريع والتركيب العمري الفتيّ، فإن المناطق الجغرافية الكبرى لها خصوصياتها، مثل دول شبه الجزيرة العربية، ودول المشرق العربي، ودول وادي النيل ودول المغرب العربي. لذلك يصعب تصوّر صياغة سياسة سكانية عامة لجميع دول المنطقة، حيث تراعي السياسات الخاصة بكل منطقة جغرافية مذكورة أولوياتٌ محددة وفقا لخصوصية كل منطقة.

٣٤- من جهة أخرى، استقر الرأي على وجوب اعتبار القضايا السكانية والعوامل الديمغرافية متكاملة مع خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل تبادلي، ويراعى فيها أثر المتغيرات السكانية على التنمية من جهة، وأثر التنمية على المتغيرات السكانية من جهة أخرى.

٣٥- وناقشت الدراسة مسألة هجرة العمالة في العالم العربي واكتفت بالاشارة الى أن الدول المرسلة للعمال تعتمد على تحويلاتهم بشكل متزايد، في حين تعتمد الدول المستقبلة لهم على توفير اليد العاملة اللازمة. ولم تتطرق الدراسة لمستقبل هذه التيارات في المنطقة والسياسات اللازمة لمواجهة الصعوبات التي تواجه هجرة اليد العاملة من المغرب العربي الى أوروبا ومنافسة العمالة من أوروبا الشرقية لها، أو انتقال العمالة العربية الى الخليج ومنافسة العمالة الآسيوية لها.

٣٦- وفي أثناء مناقشة هذه الدراسة، تركزت معظم مداخلات الوفود على ضرورة ربط السياسات السكانية بالتنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية مع الأخذ في الاعتبار الجوانب السياسية والثقافية.

٣٧- ولوحظ وجود أخطاء تتعلق بإحدى الدول في هذه الدراسة، وأشير الى وثيقة رسمية وجهت الى الاسكوا تصحيحاً لهذه الأخطاء.

٣٨- كما طولب بالتركيز على تجديد النظرة الى السياسات السكانية حتى لا تصبح محصورة في النظر الى الخصوبة وتحديد النسل، وعلى التوجه الى مفهوم أشمل يراعي الظروف الصحية للمرأة والطفل بشكل عام، وكذلك التوجه الى دراسة الجوانب الأخرى وخاصة الهجرة الدولية والداخلية ودعوة الجهات الممولة الدولية والعربية لتخصيص الموارد اللازمة لإجراء المسوح والدراسات الخاصة بالهجرة الداخلية والدولية.

٣٩- وأكّدت الوفود على دور الهيئات غير الحكومية والمؤسسات الأهلية في المشاركة في وضع وتنفيذ السياسات السكانية وعلى ضرورة تحسين دور المرأة المحوري في السياسات السكانية من ناحية مشاركتها في التنمية واتخاذ القرارات.

جيم- السكان والبيئة والتنمية في العالم العربي

٤٠- عُرضت على الاجتماع الوثيقة (E/ESCWA/POP/1993/SAPC/5) وعنوانها السكان والبيئة والتنمية في العالم العربي. فقد اهتم عدد كبير من مؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت في العقدين الماضيين بالعلاقات بين السكان والبيئة والتنمية، واتضح منذ مؤتمر السكان العالمي الذي عُقد في بوخارست عام ١٩٧٤ أن هناك علاقة وطيدة متبادلة بين السكان والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية. وخلال العقدين الماضيين تم التأكيد على أن العلاقات بين السكان والموارد الطبيعية والتنمية والبيئة هي علاقات ديناميكية مركبة تختلف من دولة لأخرى ومن مكان لآخر وتتطور ايجابا أو سلبا مع الزمن.

٤١- كذلك اتضح أن المشكلة ليست مجرد مشكلة أرقام في الزيادة السكانية بل أنها تتمثل في سرعة معدلات النمو السكاني وسوء إدارة التنمية والموارد بما يساعد على تفاقم الفجوة بين الأغنياء والفقراء من جهة، وتفاقم مشاكل البطالة والحد من الاستثمارات في التنمية من جهة أخرى. وتبقى حقيقة واضحة وهي أن معدلات التنمية والتقدم تزداد سرعة مع تباطؤ معدلات النمو السكاني.

٤٢- بالاضافة الى ذلك، ساعد سوء توزيع السكان على زيادة كثافة السكان في بعض المناطق الحساسة بيئيا مما حدّ من قدرة تحمّلها وساعد على سرعة تدهورها. كذلك أدى عدم توازن الاستثمار في تنمية المناطق الريفية والنائية مع الاستثمار في المناطق الحضرية الى المعدلات السريعة للهجرة من الريف الى المدينة مما أدى من ناحية الى تدهور المناطق الريفية ومن ناحية اخرى الى تفشي المستوطنات العشوائية على اطراف المدن مما ساعد على تفاقم الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية فيها.

٤٣- وقد أوضحت الورقة المقدّمة الى المؤتمر ابعاد هذه المشاكل في العالم العربي كما أوضحت سوء استخدام المصادر الطبيعية المحدودة مثل الارض الزراعية ومصادر المياه السطحية والجوفية. والمحور الرئيس للتنمية هو أنه ينبغي للممارسات الاقتصادية والتنموية الحالية أن تحافظ على المصادر الطبيعية والبيئية حتى يمكن للاجيال القادمة العيش على نفس المستوى الحالي أو على مستوى أفضل منه.

٤٤- ولتحقيق التنمية لا بد من التأكيد على ربط السياسات السكانية بسياسات التنمية واستخدام المصادر الطبيعية وحماية البيئة. وقد طرحت الورقة عددا من التوصيات على المستوى القومي والاقليمي في هذا الصدد، وأكدت على ضرورة الاهتمام بالتعليم والتدريب - خاصة للمرأة - وعلى المشاركة الشعبية الفعالة في وضع وتنفيذ السياسات. كما أوضحت أنه ينبغي للسياسات السكانية التركيز على أهداف أوسع من مجرد التحكم في عدد السكان، إذ ينبغي زيادة وعي الناس بأهمية تنظيم الأسرة كعامل هام من عوامل تحسين نوعية الحياة. وأوصت الورقة بضرورة ايجاد تعاون اقليمي فعال خاصة في مجال تبادل المعلومات والدراسات وانشاء النماذج الاقليمية وشبه الاقليمية لدراسة العلاقات بين السكان والموارد والتنمية والبيئة.

٤٥- وذُكِر في التعقيب على هذه الدراسة حُسْن الدخول في الموضوع بايراد الأوضاع العالمية أولا ثم الأوضاع العربية ومناقشة بعض الخصائص الاقليمية. كما أشير الى تسارع عجلة التقدم التكنولوجي في العالم وطُرِح السؤال التالي: هل سيواكب التقدم التكنولوجي، الذي يعتمد على الموارد الطبيعية، وخاصة على الموارد غير المتجددة، هذا التسارع في الزيادة السكانية في العالم العربي، والى متى ستستمر هذه المواكبة؟

٤٦- وبخصوص إشارة الدراسة الى ان ٤ في المائة فقط من مساحة الوطن العربي هي أرض صالحة للزراعة نتيجة لشح سقوط الأمطار، أشار التعقيب الى وجوب أخذ هذا العامل في الاعتبار لدى وضع التوصيات وضرورة أن تضع الدول العربية سياسات سكانية مشتركة. وشُدِّد على ضرورة وضع نموذج عربي للسكان والموارد يأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمع العربي. ولوحظ ان العلاقة بين السكان والموارد والبيئة والتنمية تعتمد أساساً على العامل الرئيس فيها وهو الانسان. وأُشير الى أثر العلاقات والأفكار الاجتماعية السائدة على تسارع عجلة التزايد السكاني.

٤٧- وأثناء المناقشة، أُشير الى أثر الاحتلال الاسرائيلي على البيئة، وتعطيل التنمية، وإتلاف الهياكل الأساسية، والسيطرة على الموارد المائية ومصادرة الأراضي. ولوحظ وجود اختلال في التوازن بين السكان والموارد، وسرقة اسرائيل للموارد المائية، وشح الموارد الباقية منها للشعب الفلسطيني، وأثر مخلّفات بعض الصناعات على البيئة، واقترح وضع توصيات بشأن تهجير المواد الملوّثة للبيئة من الدول الصناعية المتقدمة الى الدول النامية، وبشأن حالات تحريك وتوطين الصناعات التي تؤدي الى تلوّث البيئة الى دول العالم النامية.

٤٨- ولوحظ أن الدراسة أغفلت موضوع التربية السكانية، وأُقترِح إدراج توصية بإضافة التربية السكانية الى البرامج التعليمية في مراحل التعليم الجامعي وما قبله في الوطن العربي.

٤٩- وذُكِر أن القول بأن الموارد الطبيعية لا تكفي لسدّ حاجات الانسان المتزايدة حتى عند وجود سياسات بيئية وسكانية متوازنة يُعتبر قولا متشائما وغير صحيح. وأضيف أن الزيادة السكانية قد تكون ميزة ولا تكون مشكلة عند تحقيق توازن بين الزيادة السكانية والسياسة الانمائية الصحيحة التي تؤدي الى زيادة الموارد باستخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة. والسياسة السكانية ليست بديلا من السياسة الانمائية وإنما هي في صميمها. وينبغي للدول العربية أن تتبادل الخبرات وتركّز على الأبحاث التي تُظهِر العلاقة بين السياسة السكانية والسياسة الانمائية.

دال- <u>توزيع السكان والهجرة الداخلية في العالم العربي</u>

٥٠- عُرضت على الاجتماع الوثيقة (E/ESCWA/POP/1993/SAPC/13)، وهي دراسة تتناول توزيع السكان والهجرة الداخلية في العالم العربي. وأشارت الدراسة الى أنه في الفترة ١٩٥٠-١٩٩٠ بلغ إجمالي

الزيادة في عدد سكان الحضر في البلدان العربية ٠٠٠ ٧٨٤ ٩٥ نسمة، منهم ٠٠٠ ٦٨٧ ٥٥ أو ما نسبته ٥٨ في المائة نتيجة للزيادة الطبيعية والباقون نتيجة لصافي الهجرة من الريف الى الحضر والهجرة الدولية. وقد جاء ٠٠٠ ٥٤٤ ٣٨ نسمة أو ٤٠ في المائة من السكان الذين انتقلوا الى المناطق الحضرية من المناطق الريفية ومجموعهم ٠٠٠ ٠٩٧ ٤٠ نسمة، أما الباقون فهم يشكلون صافي التبادل الدولي للسكان.

٥١- ويمكن تقسيم البلدان العربية الى فئتين رئيستين: «ألف» الفئة التي تضم البلدان التي يعود الجزء الأكبر من نموها الحضري في معظم الفترة ١٩٥٠-١٩٩٠ الى الزيادة الطبيعية، و «باء» الفئة التي تضم البلدان الأخرى التي يعود نموها الحضري الى ارتفاع مستويات الهجرة فيها من الريف الى الحضر.

٥٢- وفي التعقيب على هذه الدراسة ذُكِر أنها تميزت بغزارة المادة العلمية واستخدام المقاييس التحليلية الحديثة واختيار الإطار النظري لمحددات الهجرة باستخدام التحليل التجريبي الكلي الذي أتاح إظهار الواقع الفعلي لأوضاع التحضر والهجرة الداخلية في الدول العربية.

٥٣- كما شمل التعقيب بعض التعليقات والاقتراحات التي تتعلق بما جاء في الدراسة:

(أ) فيما يتعلق بمستويات التحضر في الوطن العربي بالمقارنة مع المناطق الأخرى، يجب التأكيد على أهمية أخذ اختلاف تعريف الحضر بين الدول في الاعتبار مما يستدعي دراسة توحيد تعريف الحضر في الدول المختلفة حتى تكون المقارنة مجردة من أثر اختلافات التعريفات بين الدول المشمولة بالمقارنة؛

(ب) لم تشرح الدراسة التغيرات الكبيرة والملحوظة في مستوى التحضر في بعض الدول مثل قطر ودولة الامارات العربية المتحدة؛

(ج) شرحت الدراسة محددات الهجرة بالتحليل الكلي ونظرا الى أن ظاهرة الهجرة هي سلوك فردي فإنه قد يكون من الأفضل عند تحليل هذا السلوك استخدام الفرد وحدة للتحليل؛

(د) لم تستعرض الدراسة السياسات السكانية الخاصة بالتوزيع السكاني في الدول المختلفة ومدى تحقيق الهدف من هذه السياسات؛

(هـ) لم تتعرض الدراسة لتباين الكثافة السكانية بين الدول العربية وداخل كل دولة - وهو المظهر الرئيس لسوء التوزيع السكاني؛

(و) كما لم تتعرض الدراسة لمحدودية الأرض الزراعية في عدد من الدول العربية، مع توفرها في بعض الدول الأخرى.

٥٤- وأكد التعقيب على أهمية تحديد مفهوم التحضر وتوحيد التعاريف والمصطلحات الاحصائية والسكانية، تمكيناً للمقارنة بين الدول العربية.

٥٥- وفي معرض مناقشة الدراسة، أُعلنت اعتراضات على الأرقام المذكورة بالنسبة الى بلدان بعض المندوبين من حيث مصادر هذه الأرقام وقِدَمُها وعدمُ دِقتها، ولوحظ أن الدراسة تعتمد على اسقاطات غالباً ما تكون خاطئة خاصة بالنسبة للهجرة التي تتغير بسرعة كبيرة، وأن بعض الأرقام لا تعكس الواقع. وأُشير الى أن المعلومات الواردة في الدراسة تعتمد على مصادر قديمة رغم توفر دراسات حديثة.

٥٦- ورأى أحد الوفود ضرورة قيام ميثاق أو اطار عمل متفق عليه بين الدول العربية الغنية المستقبلة لليد العاملة وبقية الدول العربية في ميدان السياسات السكانية وحقوق العمال وواجباتهم.

٥٧- ودُعي الى ضرورة التركيز على توزيع السكان في الوطن العربي وارتباطه بخطط التنمية في البلدان العربية، وأُضيف أن مقاومة النزوح والهجرة الداخلية لم يتم تناولها بطريقة تمكّن من استنتاج حلول لمقاومة الفقر.

هاء- <u>الهجرات الدولية في المغرب العربي وهجرة العمالة العربية</u>

٥٨- عُرضت على الاجتماع الوثيقة (E/ESCWA/POP/1993/SAPC/7) وعنوانها «الهجرات الدولية في المغرب العربي» وكذلك الوثيقة (E/ESCWA/POP/1993/SAPC/8) وعنوانها «هجرة العمالة العربية». أشارت الدراسة الأولى الى أنه غداة الحرب العالمية الثانية اعتمدت معظم دول أوروبا الغربية، لاسيما فرنسا، سياسة ترمي الى تشجيع الهجرة نحوها لتساهم في بناء اقتصادياتها وتعميرها نظراً الى عدم توفر اليد العاملة الكافية لديها. وبعد إغلاق أبواب اوروبا استمرت الهجرة في أشكال مختلفة. ويقدر عدد المهاجرين المغاربة بثلاثة ملايين نسمة منهم ٨٠ في المائة في أوروبا والباقون في مناطق أخرى. وقد تحولت هذه الهجرة من هجرة اقتصادية الى هجرة ديمغرافية إذ ارتفع عدد المهاجرين بينما ركد وتراجع عدد النشطين وتكاثرت هجرة الأدمغة.

٥٩- ومع أزمة الاقتصادات الأوروبية وتفاقم البطالة فيها أصبح المهاجرون عرضة للمضايقات والحث على العودة، كما أن البطالة تفشت في أوساط المهاجرين المغاربيين. وقد تميزت الهجرة الخارجية في المغرب العربي بجملة من الانعكاسات السلبية والايجابية.

٦٠- وفي الجانب الايجابي تُذْكر العائدات المالية وأثرها على أسر المهاجرين وعلى الاستثمارات في الزراعة والمقاولات الصغرى. وفي الجانب السلبي، تُذْكر أوجه اختلال التوازن بين المناطق، فالمناطق الضعيفة ذات الضغط الديمغرافي الكثيف شهدت هجرة فائقة بينما استفادت المناطق الغنية من عائدات المهاجرين واستثماراتهم، وأصبحت بعض القطاعات مرهونة بعائدات الهجرة.

٦١- ومن الضروري رسم استراتيجية مغاربية في إطار عربي واسع في هذا الميدان الحيوي تقوم على التحكم في عوامل تزايد الضغط الديمغرافي والعمل على إعداد التراث الوطني المغاربي وخاصة القروي ليكون قادراً على المساهمة في التقليل من حدة النزوح القروي الذي يؤثر بدوره على الهجرة الى الخارج.

٦٢- وتناولت الدراسة الثانية هجرة العمالة العربية، فأشارت الى أن الجهود المبذولة في الدراسات بقيت قليلة جداً بالمقارنة بالحركة بين دول الإرسال ودول الاستقبال.

٦٣- وتشير الدراسة الى أن نسبة الآسيويين في دول الخليج الست ارتفعت الى حوالي الثلثين. وما يفسر ذلك هو التفاوت في الأجور التي يتقاضاها الآسيويون وتلك التي يتقاضاها العمال العرب. وتطرقت الدراسة الى انتقائية الهجرة، فأشارت الى أنها كانت كذلك في نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات في حالة مصر، ثم أصبحت بعد ذلك غير انتقائية. كما أن هناك تبايناً واضحاً بين ما هو معلن في المؤتمرات وما هو منفذ بالفعل في هذا المجال.

٦٤- وخلصت الدراسة الى ضرورة اقامة مؤسسات لتسهيل مهام تحريك العمالة العربية نحو البلدان المستقبلة، فضلاً عن التوصية بالتركيز على العامل البشري، وفتح الباب أمام تجنيس المهاجرين أو منح اقامات طويلة الأمد لليد العاملة الماهرة. كما أوصت الدراسة بألاّ يؤدي تدهور العلاقات بين الدول الى حرمان العاملين من حقوقهم أو إبعادهم. ودعت الدراسة الى زيادة مساهمة الصناديق التي تدعم موضوع الهجرة.

٦٥- وجاء في التعقيب على هاتين الدراستين ما يلي: فيما يتعلق بأزمة الهوية أو الاندماج لدى المهاجرين المغاربة، يعتبر السلوك التمييزي والعنصري من أهم العوامل التي تعوق التعايش الطبيعي بين المهاجرين ومجتمعات الاستقبال في أوروبا. ويمكن للمؤسسات والجهات الحكومية المعنية في أوروبا أن تقوم بدور هام في تقليص مشكلات الجالية المغاربية إذا اعتمدت سياسات مناسبة، كما يمكن للجهات المعنية في الدول العربية المرسلة أن تقوم بدور ايجابي في هذا الخصوص.

٦٦- وبخصوص الهجرة الى البلدان العربية النفطية، فإن شعار إعطاء الأولوية للعمالة العربية في التشغيل ليس شعاراً عاطفياً أو تقليدياً، بل هو شعار سياسي - بمعنى عملي، وحضاري بمعنى الدفاع عن الذات واتخاذ موقع أفضل ضمن المنظومة الدولية في شكلها الحالي والمستقبلي.

٦٧- وأثناء المناقشة تم التطرق الى هجرة العمالة العربية فذُكر ان من الطبيعي ان تزداد العمالة الآسيوية نظراً لانخفاض اجورها، حيث ان الشركات والمؤسسات يهمها الربح. ومن الاسباب الاخرى قرب الدول الآسيوية من دول الخليج. واعتُرض على القول بوجود فجوة بين المواطنين والمهاجرين، حيث يتوافر مستوى عال من المودّة. كما طُولب بعدم طرح فكرة التجنيس، إذ أن هذا الامر يخص الدول المستقبلة.

٦٨- ودُعيت البلدان العربية الى إمعان النظر في الدفاع عن حقوق المهاجرين، والى ابرام اتفاقية عربية-اوروبية تكفل حقوقهم، وإيلاء رعاية خاصة لأسر المهاجرين الباقية في اوطانها حتى لا ينعكس ذلك سلبيا عليها.

٦٩- وفي مناقشة الهجرات الدولية في المغرب العربي ذُكر ان اسلوب الاستعمار الفرنسي في الجزائر كان استيطانياً، وكان من الأسباب الرئيسة للهجرة الداخلية والهجرة الاوروبية. كما أن الاستعمار قد مس بالهيكل الاجتماعي والأسري. والأغلبية الساحقة للمهاجرين الى الدول الأوروبية ليست مندمجة في المهجر، وذلك على عكس ما جاء في الدراسة.

٧٠- وأبدى أحد الوفود تحفظاً على بعض ما جاء في الوثيقة بشأن الهجرة المغاربية.

واو- <u>المرأة والتنمية في العالم العربي</u>

٧١- عُرضت على الاجتماع الوثيقة (E/ESCWA/POP/1993/SAPC/9) وهي دراسة تتناول مشاركة المرأة في التنمية في العالم العربي وتهدف الى إلقاء الضوء على بعض العناصر الهامة لهذه المشاركة بغية التركيز بدرجة أكبرعلى الفوارق السائدة بين الرجل العربي والمرأة العربية في مختلف الميادين بهدف تصحيحها. وتناولت الدراسة دور المرأة في الحياة العامة والسياسية، وفي الحياة الاقتصادية، وبحثت الإطار الديمغرافي والاجتماعي والصحي الذي تعيش فيه المرأة. فمشاركة المرأة في الحياة السياسية واتخاذ القرارات تعتبر أكبر المؤشرات على مركز المرأة في المجتمع. والفجوة بين الجنسين في هذا المجال لا تزال كبيرة جداً، فالمرأة العربية لا تزال تؤدي دوراً هامشياً في هذا المجال. واعتمدت الدراسة في ذلك على البيانات الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي لسنة ١٩٩١. والمرأة لا تتمتع بالحق في التصويت في سبعة بلدان عربية، ونسبة اللواتي سجل انتخابهن في البرلمان ضئيلة جداً بصفة مطلقة وبالمقارنة مع الرجال. ولم تشغل النساء وظائف حكومية رفيعة المستوى خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٨٨ إلا في سبع دول، ومعظم هذه الوظائف في وزارات الشؤون الاجتماعية. وتبيّن احصاءات الأمم المتحدة أن النساء كُنَّ في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٢ يشغلن ٢٦ وظيفة من ١٦٤ وظيفة في المنطقة العربية كلها في إطار التوزيع الجغرافي، وهذا يظهر حرمان المرأة الى حد بعيد من المشاركة في اتخاذ القرارات.

٧٢- وتشير الاحصاءات الى إحراز تقدم كبير خلال العقدين الماضيين في مجال تحسين إدماج المرأة في سوق العمل وزيادة مشاركتها فيه. فقد شهدت جميع بلدان المنطقة زيادة في عدد النساء النشطات اقتصادياً على نحو متواصل منذ عام ١٩٧٠، إذ بلغ عدد العاملات ثلاثة أمثاله في بلدان المغرب العربي والبلدان العربية في افريقيا، وأربعة أمثاله في منطقة الشرق الأدنى. ولكن هذا التقدم لا يزال بعيداً عن تحقيق التوازن والقضاء على أوجه التفاوت بين الإناث والذكور في مجال التوظيف. ولاحظت الدراسة أن الاحصاءات الرسمية بصفة عامة، ونظراً لعدم استنادها الى تعاريف وأساليب قياس ملائمة، تُخفي المشاركة الفعّالة للمرأة في الانتاج الاقتصادي. والزراعة في مقدمة المجالات التي يساء فيها تقدير عمل المرأة بصفة خاصة. أما القطاع الصناعي فلا يستوعب إلا نسبة ضئيلة من النساء النشطات اقتصادياً. وتتركز أكبر نسبة من النساء في قطاع الخدمات، وهذا يعزى لعوامل عديدة منها هيمنة الرجل على القطاع الصناعي واعتبار وظائف التمريض والأنشطة الاجتماعية والوظائف المكتبية والخدمات مطابقة لدور المرأة التقليدي وكذلك انخفاض مستوى التعليم لدى النساء مقابل الرجال. والتعليم الجامعي عامل هام في دخول المرأة الى ميدان المهن العلمية والفنية والحرة التي يرتفع فيها معدل النساء خاصة في مجال التعليم والبحث العلمي والطب؛ ولكن التعليم الجامعي لا يكفي لوصول المرأة الى المناصب الادارية الرفيعة.

٧٣- وتعيش المرأة العربية الآن في وضع ديمغرافي واجتماعي وصحي أفضل منه من العشرين سنة الماضية. ويرجع ذلك الى الاستفادة من التطور الحاصل في البنية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة ما يتعلق بالتعليم والصحة وظروف السكن.

٧٤- أما في التعقيب على الدراسة فقد أشير الى أن الدراسة لم تغط مشاركة المرأة في الحياة السياسية تغطية كافية وربما يعود ذلك الى عدم شمولية إحصاءات الأمم المتحدة في هذا الصدد. ووردت في التعقيب أيضا الدعوة الى اعتماد استراتيجية تشمل العناصر التالية: (أ) إيجاد قاعدة بيانات دقيقة ومفصلة عن المرأة لرسم السياسات المناسبة؛ (ب) تزويد صانعي القرارات بمعلومات دقيقة؛ (ج) إنشاء هياكل متخصصة لتدريب صانعي القرارات في مجال رسم سياسات إشراك المرأة في التنمية؛ (د) مساندة المنظمات الأهلية والعمل التطوعي واعداد برامج تعليمية وتثقيفية. كما أُشير الى انعكاسات سياسة التكييف الاجتماعي على وضع المرأة وصحتها.

٧٥- وأثناء مناقشة الدراسة ورد تساؤل عن مصدر البيانات والاحصاءات الواردة فيها، كما ذُكر أن واقع مشاركة المرأة في الحياة السياسية في بعض البلدان هو أفضل مما صورته الدراسة. وأوصي بإنشاء قاعدة بيانات دقيقة ومفصلة عن المرأة. وتم تأييد استنباط وسائل لدعم التنظيمات الشعبية للنهوض بدور المرأة. كما لوحظ إغفال الدراسة لمشاركة المرأة في مقاومة الاحتلال في لبنان وفلسطين. وأُشير الى أن أحد البلدان حقق مكاسب هامة في مجال مشاركة المرأة ولكن هذه المشاركة لم تشمل المجال السياسي، وأن مبدأ مشاركة المرأة مكرس في الشريعة الاسلامية. ثم اقترح تطوير وتنقيح القوانين الخاصة بالاحوال الشخصية، وسن تشريع يتيح للمرأة إعطاء جنسيتها لأولادها من أجنبي.

٧٦- وأُشير الى أن أحد البلدان يلتزم بالتنمية ويسلم بأهمية المرأة، إذ لا تستطيع أمة أن تحقق كامل امكاناتها إلا إذا مكنت المرأة من المشاركة الكاملة في جميع جوانب المجتمع. ودُعي الى تنفيذ توصيات استراتيجيات نيروبي من أجل النهوض بالمرأة، والى وضع استراتيجية لإدخال التغييرات اللازمة لإزالة العقبات التي تعترض مشاركة المرأة مشاركة كاملة في التنمية وذلك كصانعة قرار، ومخططة، ومستشارة فنية، ومديرة، وعاملة إرشاد في ميدان البيئة وغيره من الميادين. ودعي الى التوقيع والتصديق على اتفاقية الغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة من قبل الدول العربية التي لم توقع وتصادق عليها بعد، والعمل على تطبيق بنودها.

زاي- تنظيم الأسرة والصحة ورفاه الأسرة

٧٧- عرضت على الاجتماع الوثيقة (E/ESCWA/POP/1993/SAPC/10)، وهي دراسة تهدف الى تحديد السمات الرئيسة للأنماط الديمغرافية والصحية في المنطقة والعوامل المؤثرة مع هذه الأنماط وتعتمد على نتائج مختلف المسوح التي اجريت خلال السنوات الخمس الماضية في ١٤ دولة عربية. ومن أبرز نتائجها حدوث انخفاض ملموس في معدلات الوفيات وانخفاض مستوى الخصوبة وحدوث الهجرة الداخلية من الريف الى الحضر والهجرة الدولية الى بلدان الخليج. إلا أن حجم الزيادة الصافية في حجم السكان في الوطن العربي سيستمر في الارتفاع. أما في مجال صحة الطفل، فتشير الأرقام الى

حدوث انخفاض كبير في معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن ٥ سنوات منذ بداية السبعينات. ويرتبط مستوى وفيات الأطفال ارتباطا مباشرا بالعوامل الانجابية وهي سن الأم عند ميلاد الطفل وترتيب المولود وفترة المباعدة بين الولادات، والتي تعد من أهم أسباب انخفاض معدل الوفيات بين الأطفال والرضع. كما أن انتشار الاصابة بالمرض وسوء التغذية لا زال مرتفعا في المنطقة العربية ويختلف من قطر لآخر. وتشير النتائج الى أن استخدام أملاح معالجة الجفاف آخذ في الانتشار في أغلب البلدان وإن كانت المضادات الحيوية مازالت تحتل مركزا هاما كوسيلة لعلاج الاسهال. أما فيما يتعلق بالإرضاع فإن الغالبية العظمى من الأمهات يرضعن أطفالهن لفترات طويلة. إلا أنه ظهر اتجاه جديد في مجمل الرضاعة لدى الأمهات المتعلمات يتميز بتقصير مدة الرضاعة الطبيعية، مما قد تكون له تأثيرات ضارة بصحة الطفل.

٧٨- وتناولت الدراسة عرضاً لمستويات الخصوبة في الأقطار العربية فأبرزت التباين الواضح بين الأقطار العربية وتدني الصحة الانجابية وبصفة خاصة تلك المتعلقة بمراقبة الحمل والولادة. كما أشارت الى الاتجاهات الرئيسة في الاقطار العربية فيما يخص سياسات الخصوبة وتنظيم الأسرة. واعتبرت أن التنمية هدف رئيس للجميع. وأوضحت الدراسة أنه لا بد لأي سياسة تتعلق برعاية صحة الأسرة أن تتضمن العمل على الحد من الزواج المبكر وتشجيع الرضاعة الطبيعية وإطالة فترة المباعدة بين المواليد الى ٣ سنوات على الأقل وتفادي الحمل بعد سن ٣٥ أو ٤٠ على أكثر تقدير. وقد أصبح الهدف الذي اتفقت عليه دول العالم وهو توفير «الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠»، يشكل تحديا للحكومات والأجهزة المعنية بالخدمات الصحية والتنمية. وقد أصبح الربط بين التخطيط السكاني وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية يعتمد أساسا على القرار السياسي.

٧٩- وفي التعقيب على الدراسة تساءل المعقب عن مدى تأثير تأجيل سن الزواج على الخصوبة. وفي مجال رعاية الأمومة تمت الاشارة الى أن السبب في عدم الحصول على الرعاية أثناء الحمل هو الشعور بعدم الحاجة الى ذلك. ودعا الى اجراء المزيد من البحث في هذا المجال. وفيما يتعلق بتنظيم الأسرة أشار الى أن الخصائص الأربع المرتبطة بالانجاب الواردة في الدراسة وهي «الانجاب المتقارب» و«الانجاب الكثير» و«الانجاب المبكر» و«الانجاب المتأخر» هي خصائص يرتبط بعضها ببعض. فبعد دمج جميع هذه المتغيرات، يظهر أن المباعدة بين الولادات هي التي لها أكبر تأثير. وفيما يتعلق بوفيات الرضع والأطفال في سن مبكرة، أكد على أهمية تبني برامج تنظيم الأسرة مع التركيز على المباعدة بين الولادات. أما فيما يتعلق بوضع التغذية لدى الأطفال، فقد تساءل المعقب حول امكانية وضع معايير خاصة بالمنطقة العربية. كما تساءل حول ما إذا كانت توجد مشكلة نمو سكاني في العالم العربي على المستوى القومي ككل. وأجاب بأنه لا توجد مشكلة حجم أو نمو سكاني بل مشكلة توزيع جغرافي وتوزيع الموارد إذ يمكن تحقيق تكامل بين الدول ذات الموارد المادية والدول ذات الموارد البشرية إلا أن الفشل في تحقيق هذا التكامل يجعل كل دولة تتعامل مع مشاكلها السكانية بطريقتها الخاصة.

٨٠- في معرض مناقشة الدارسة ذُكر أن الدراسة أغفلت الناحية النفسية للأطفال الذين يولدون في فترات متقاربة، ثم أُوصي بالاهتمام بالناحية النفسية والعقلية والصحية للطفل. كما طولب بادماج خدمات تنظيم الأسرة ضمن خدمات الصحة الأساسية، وبإزالة كل العراقيل التي تحول دون حصول المواطنين على

وسائل تنظيم الأسرة وإشراك المنظمات الأهلية في مجال تنظيم الأسرة و إدخال المفاهيم الخاصة بالصحة الانجابية في المناهج التعليمية. وجرى التعرض الى تأثير الحرب والحصار الاقتصادي على برامج صحة الأم والطفل في العراق. وتم التأكيد على أنه لا بد لسياسة تنظيم الأسرة أن تأخذ بعين الاعتبار مشاركة القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية في انتشار وسائل تنظيم الأسرة. وأُعتبر أن الدراسة أغفلت الدوافع السياسية والاقتصادية التي تؤدي الى زيادة أو تناقص الخصوبة في مجتمع ما. وأُقترح أن يوصي المؤتمر بأهمية إقامة التوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية في سياسات التكيف الاقتصادي نظراً لتأثيرها على الأوضاع السكانية. كما تمت الاشارة الى تأثير الجوانب الاجتماعية والثقافية على السلوك الانجابي.

٨١- وقد أجمع المشاركون على ضرورة تحديث البيانات الواردة في مختلف الدراسات التي تمت مناقشتها في الاجتماع مع الأخذ بعين الاعتبار مداخلات ممثلي الدول العربية أثناء عرض كل دراسة، وذلك قبل نشرها ضمن وقائع المؤتمر.

ثالثا- مشروع إعلان عمان الثاني بشأن السكان والتنمية في العالم العربي

٨٢- قامت لجنة الصياغة بإعداد مشروع إعلان عمان الثاني بشأن السكان والتنمية في العالم العربي. وأقرّ الاجتماع مشروع الإعلان لعرضه على اجتماع الوزراء الذي سيُعقد في عمان في الفترة ٧-٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣ للنظر فيه واعتماده بهدف رفعه كوثيقة عربية اقليمية الى المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي سيُعقد في القاهرة في الفترة من ٥ الى ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

رابعا- اعتماد التقرير

٨٣- في الجلسة الختامية المعقودة في ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٣، اعتمد اجتماع كبار المسؤولين والخبراء التقرير.